

**التفسير العلمي للقرآن الكريم بين التوسع
والرفض والاعتدال: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء
المناهج التفسيرية**

**The Scientific Interpretation of the Qur'an
Between Expansion, Rejection, and
Moderation: A Comparative Analytical
Study in Light of Exegetical Approaches**

ماهر ثامر صالح

Maher Thamer Saleh

كلية العلوم الإسلامية - جامعة سامراء - قسم العقيدة والفكر الإسلامي
College of Islamic Sciences - University of Samarra
Department of Aqidah and Islamic Thought
07801060666

ا.د. تاج الدين أمجد عبد المنعم

Dr. Taj Al-Din Amjad Abdulmonem

كلية العلوم الإسلامية - جامعة سامراء - قسم العقيدة والفكر الإسلامي
College of Islamic Sciences - University of Samarra
Department of Aqidah and Islamic Thought

الكلمات المفتاحية: التفسير العلمي، مناهج التفسير، شمولية القرآن، مقاصد الهداية، العلاقة

بين العلم والدين

**Keywords: Scientific Interpretation, Qur'anic Exegesis, Qur'anic
Guidance, Methodology of Interpretation, Science and Religion**

المخلص

يتناول هذا البحث إشكالية التفسير العلمي للقرآن الكريم بوصفها إحدى القضايا المنهجية الجدلية في الدراسات القرآنية الحديثة، من خلال دراسة مقارنة لثلاثة اتجاهات رئيسة شكّلت ملامح هذا النقاش: الاتجاه المتوسّع، والاتجاه الرفض، والاتجاه المعتدل. وينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ الخلاف حول التفسير العلمي لا يعود إلى رفض أو قبول العلم في ذاته، بل إلى اختلاف عميق في تصور وظيفة القرآن وحدود الدلالة التفسيرية، وطبيعة العلاقة بين النص والوصف العلمي للكون. ويعالج البحث الاتجاه المتوسّع ممثلًا بنماذج بارزة مثل الإمام الغزالي والشيخ طنطاوي جوهرى، حيث يرى هذا الاتجاه أنّ القرآن يتضمن أصول المعارف الكونية، وأنّ الإشارات العلمية فيه تمثل منطلقًا لبناء نهضة علمية وحضارية. وفي المقابل، يدرس البحث الاتجاه الرفض كما تبلور عند الإمام الشاطبي والدكتور محمد حسين الذهبي، الذين شددوا على أنّ القرآن كتاب هداية وتشريع، وأنّ تحميل ألفاظه المصطلحات العلمية الحادثة يُعد خروجًا عن معهود اللسان العربي ومقاصد الخطاب القرآني. ثم ينتقل البحث إلى تحليل الاتجاه المعتدل ممثلًا في الإمام محمد الطاهر بن عاشور والشيخ محمد متولي الشعراوي، حيث سعى هذا الاتجاه إلى تحقيق توازن منهجي يجيز الاستئناس، بالحقائق العلمية القطعية دون إدراجها في صلب المعنى التفسيري الملزم ويخلص البحث إلى أن المنهج المعتدل هو الأقرب إلى سلامة الدلالة القرآنية ومقاصد الوحي، إذ يحفظ للنص ثباته، ويمنع ربطه بالنظريات المتغيرة، مع الإبقاء على باب الاعتبار الكوني مفتوحًا بوصفه شاهدًا إيمانيًا لا مفسرًا اصطلاحيًا.

Abstract

This study addresses the methodological controversy surrounding scientific interpretation of the Qur'an as one of the most debated issues in modern Qur'anic studies. It adopts a comparative analytical approach to examine three major interpretive trends: the expansive approach, the rejecting approach, and the moderate approach. The study is based on the premise that disagreement over scientific interpretation does not stem from accepting or rejecting science itself, but rather from differing conceptions of the Qur'an's function, the limits of interpretive meaning, and the nature of the relationship between revelation and scientific descriptions of the universe.

The research first examines the expansive trend, represented by figures such as al-Ghazālī and Ṭaṇṭāwī Jawharī, who viewed the Qur'an as

containing the foundations of all knowledge and regarded its cosmic references as a basis for scientific and civilizational revival. It then analyzes the rejecting trend, articulated by al-Shātibī and Muḥammad Ḥusayn al-Dhahabī, who emphasized that the Qur'an is a book of guidance and legislation, and warned against imposing modern scientific terminology onto Qur'anic language in a manner that violates Arabic usage and the objectives of revelation. Finally, the study explores the moderate trend, represented by Muḥammad al-Tāhir ibn 'Āshūr and Muḥammad Mutawallī al-Sha'rāwī, which seeks a methodological balance by allowing cautious reference to established scientific facts without incorporating them into binding exegetical meanings.

The study concludes that the moderate approach best preserves the integrity of Qur'anic meaning and its guiding purpose, maintaining textual stability while allowing scientific knowledge to function as supportive evidence rather than a determinant of interpretation.

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فتعدّ مسألة التفسير العلمي للقرآن الكريم من أكثر القضايا التفسيرية إثارةً للجدل في الفكر الإسلامي الحديث، لا لأنها تمسّ جانباً فرعياً من علوم القرآن، بل لأنها تقع في قلب السؤال الأوسع المتعلّق بوظيفة النصّ القرآني، وحدود دلالاته، وطبيعة علاقته بالمعرفة الإنسانية المتجددة. فمنذ بدايات القرن الرابع عشر الهجري، ومع تصاعد النفوذ العلمي والحضاري للغرب، عاد السؤال القديم في ثوب جديد: هل يتضمن القرآن إشارات إلى القوانين الكونية والحقائق العلمية؟ وإن كان كذلك، فما حدود هذه الإشارات؟ وهل يجوز تحويلها إلى معانٍ تفسيرية ملزمة، أم أن وظيفتها تظل في إطار الاعتبار والهداية؟

لقد نشأت فكرة التفسير العلمي في سياق تاريخي اتسم باضطراب العلاقة بين العالم الإسلامي والحداثة العلمية، حيث وجد بعض المفكرين في ربط القرآن بالاكشافات العلمية وسيلةً للدفاع عن قدسيته، وإثبات صلاحيته لكل زمان، وتحفيز العقل المسلم على استعادة دوره الحضاري. في المقابل، وقف اتجاه آخر موقف التحقّظ أو الرفض، محدّراً من مخاطر إخضاع النصّ القرآني لمعارف تجريبية متغيرة، ومن تحويل خطاب الهداية إلى خطاب مدرسي تقني، قد يعرّض النصّ للتأويل القسري، بل وللإحراج المعرفي عند تبدّل النظريات العلمية. وبين هذين الموقفين المتقابلين، تبلور اتجاه ثالث سعى إلى ضبط العلاقة بين النصّ والعلم بضوابط منهجية دقيقة، تميّز بين

التفسير الملمزم والاستنباس العلمي، وتحافظ على ثبات الدلالة القرآنية مع الانفتاح الواعي على سنن الكون.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه لا يقف عند حدود عرض الآراء أو تصنيف الاتجاهات فحسب، بل يسعى إلى تحليل الأسس المنهجية التي قام عليها كل اتجاه، والكشف عن منطلقاته المعرفية وأدواته الاستدلالية، وما ترتب عليها من آثار تفسيرية وفكرية، كما تبرز أهميته في كونه يقدم قراءة مقارنة تجمع بين التراث التفسيري الكلاسيكي والجهود المعاصرة، بما يسمح بفهم تطوّر الموقف من التفسير العلمي بوصفه ظاهرة فكرية لا مجرد اجتهادات فردية معزولة.

وتتحدد إشكالية البحث في السؤال المركزي الآتي:

ما المنهج الأضبط للتعامل مع الإشارات الكونية في القرآن الكريم، بما يحقق مقاصد الهداية، ويحفظ سلامة الدلالة، دون الوقوع في إفراط التوسّع أو تفریط الرفض؟

ويتفرّع عن هذا السؤال جملة من الإشكالات الفرعية، من أبرزها: ما حدود شمولية القرآن؟ وما الفرق بين التفسير العلمي والإعجاز العلمي؟ وما الضوابط التي تحكم إدراج المعرفة العلمية في الخطاب التفسيري؟ وكيف يمكن التمييز بين الحقيقة العلمية القطعية والنظرية القابلة للتغيير عند التعامل مع النص القرآني؟

أما منهجية البحث، فقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل نصوص ممثلي الاتجاهات الثلاثة في التفسير العلمي، وبيان أدلتهم، ومناقشة حججهم في ضوء أصول التفسير وقواعد الدلالة والمقاصد الشرعية، كما استُخدم المنهج النقدي في تقويم هذه الاتجاهات، والكشف عن مواطن القوة والقصور فيها، مع الالتزام بالتحليل الداخلي للنصوص دون إسقاطات خارجية أو أحكام مسبقة، وانطلاقاً من ذلك، جاءت خطة البحث موزعة على ثلاثة مباحث رئيسية، وهي:

المبحث الأول: الاتجاه المتوسع في التفسير العلمي

المبحث الثاني: الاتجاه الرافض للتفسير العلمي

المبحث الثالث: الاتجاه المعتدل في التفسير العلمي

بهذا البناء، يسعى هذا البحث إلى الإسهام في ترشيد النقاش حول التفسير العلمي، ونقله من مستوى السجال الانفعالي إلى مستوى التقويم المنهجي الرصين، بما يخدم الدراسات القرآنية، ويحفظ للنص قدسيته، وللعقل العلمي مجاله المشروع.

المبحث الأول: الاتجاه المتوسع في التفسير العلمي

المطلب الأول: رأي الإمام الغزالي وأدلته ومناقشتها

عند التأمل في فكر الإمام أبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) ونظرته إلى القرآن الكريم، يتبين أننا أمام مفكرٍ تجاوز حدود عصره؛ إذ جمع في تصوّره بين نزعة العارفين واستدلال المتكلمين، وبين عمق الفقيه واتساع الفيلسوف، ولم ينظر الغزالي إلى القرآن الكريم بوصفه كتاب أحكامٍ وتشريعٍ فحسب، بل رآه مرآةً للوجود الإلهي، وخزانةً للمعارف الكونية والروحية على السواء، حتى انتهى إلى أنّ علوم الكون والإنسان والحياة جميعها تتبع من بين دفتي المصحف الشريف^(١).

كان أبو حامد الغزالي -رحمه الله- من العلماء الذين سلكوا هذا المسلك، وسعوا إلى ترسيخه في الأوساط العلمية؛ إذ يرى أنّ القرآن الكريم يشتمل على علومٍ ومعارفٍ كثيرة. ويظهر هذا التوجّه بوضوح في كتابه "إحياء علوم الدين"^(٢).

ثم أُلّف كتابه "جواهر القرآن" بعد كتابه "إحياء علوم الدين"، كما يدلّ على ذلك ما ورد في مقدمته، فزاد فيه ما قرّره في الإحياء بياناً وتفصيلاً، وقد صرّح الغزالي في هذا الكتاب بأنّ القرآن الكريم يشتمل على إشاراتٍ إلى ضروبٍ متعددة من العلوم، فذكر من ذلك علوم الطب، والنجوم، والفلك، والتشريح، وغيرها من المعارف، معتبراً أنّ هذه العلوم مندرجة تحت دلالات القرآن إمّا تصريحاً أو تلميحاً، بحسب مراتب الفهم والاستنباط^(٣).

وبهذا التصوّر، يضع الغزالي أساساً فلسفياً لفكرة شمولية القرآن الكريم؛ إذ يرى أنّه يشتمل على إشاراتٍ إلى مختلف العلوم والمعارف، سواء وردت بصيغة التصريح أو في إطار الإشارة والتلميح، وهذه الرؤية تُعدّ بمثابة البذرة الأولى للتفسير العلمي للقرآن الكريم، الذي لم يتبلور في صورةٍ منهجيةٍ منظمّة إلا في العصور اللاحقة، مع تطوّر العلوم واتساع آفاق المعرفة الإنسانية^(٤).

وقد دافع الإمام الغزالي -رحمه الله- عن التفسير بالرأي، وأقام على ذلك جملة من الأدلة، مبيّناً أنّ المنهجيّ عنه ليس كل تفسير بالرأي، وإنّما التفسير القائم على الهوى، أو الجهل، أو تحميل النص ما لا يحتمله، وذهب إلى أنّه يجوز لكل مفسر أن يستنبط من القرآن بقدر فهمه وسعة عقله، بشرط الالتزام بضوابط الشرع، وعدم مصادمة الظاهر أو النقل الصحيح^(٥).

وعند تحليل مقاصد الإمام أبي حامد الغزالي -رحمه الله- في نظره إلى القرآن الكريم، يتبين أنّه لا يتعامل مع القرآن بوصفه موسوعةً علميةً بالمعنى الحديث، وإنّما ينظر إليه على أنّه مرجعٌ كونيٌّ جامع، يتضمّن أصول المعارف وبذور العلوم كلّها، بحيث يظلّ العقل الإنساني قادراً، عبر مسالك التأمل والتدبّر والاستنباط، على استخراج ما يشاء من وجوه المعرفة بحسب طاقته واستعداده.

ولم يكن الغزالي -G- بدعاً في هذا الرأي، فقد سبقه بعض العلماء إلى القول بشمولية القرآن، لكنه كان الأصرح والأعمق في تأسيسه النظري، فالإمام السيوطي -G- (ت: ٩١١هـ) يذكر أن القرآن اشتمل على علوم الأولين والآخرين^(٦).

أما عن الأدلة التي استند إليها الغزالي لتقرير هذا الرأي، فقد كانت متنوعة، أولها الاستدلال بالآيات التي تدل على شمول القرآن، وأشهرها قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(٧)، فقد فهم الغزالي من لفظ "كل شيء" أنه لا يقتصر على أمور الهداية والعبادات، بل يمتد إلى جميع المعارف التي يحتاجها الإنسان لفهم الكون والحياة، وهذا ما أشار إليه أيضاً الإمام السيوطي -G-^(٨).

كما اعتمد الغزالي -G- على مفهوم الآيات الكونية بوصفها جزءاً من دلالة الوحي، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿سَرُّبِهِمْ أَيْتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾^(٩)، فالآيات الكونية والآيات القرآنية في نظره مصدران متكاملان للمعرفة الإلهية؛ إذ كلاهما يدل على الخالق من خلال اختلاف المظاهر وتعدد الدلالات، ومن هذا المنطلق، فإن التأمل في الطبيعة والبحث العلمي هما طريق من طرق فهم مقاصد القرآن^(١٠).

لكن رأي الغزالي -G- لم يخل من النقد، فقد اعتبر بعض العلماء أن عباراته تُفضي إلى الغلو في فهم النص القرآني، وكأن القرآن كتاب علوم تجريبية، إذ جرى تحميل النص القرآني جميع العلوم والمعارف، قديمها وحديثها، باعتبارها أوليةً مكنونةً فيه بالقوة^(١١).

وهذا التصور الغزالي -G- لم ينشأ في فراغ، بل يجد جذوره في أقوال منسوبة إلى السلف، ويُستشهد في هذا السياق بما يُروى عن عبد الله بن مسعود -I- أنه قال: (من أراد علم الأولين والآخرين فليتدبر القرآن)^(١٢)، وهو قول يُفهم منه التأكيد على شمول القرآن من حيث الهداية والأصول الكبرى للمعرفة، لا بالضرورة اشتماله على تفاصيل العلوم التجريبية على نحو مباشر.

وعند المقارنة بين هذه المواقف يتضح أن الغزالي -G- قدّم رؤية شمولية جريئة، أراد بها إحياء علاقة الإنسان بالقرآن في جميع ميادين الحياة، لكنه لم يكن غافلاً عن الفارق بين الدلالة الإيمانية والدلالة العلمية، فبينما ركّز جمهور المفسرين على الجانب التشريعي والوعظي للنص، وسّع الغزالي دائرة الفهم لتشمل المعارف الوجودية.

وخلاصة القول أن الغزالي -G- مثل اتجاهاً مؤسساً لما يمكن تسميته بـ"التفسير الشمولي"، وهو الاتجاه الذي مهد للتفسير العلمي بمفهومه اللاحق، فقد دعا إلى اعتبار القرآن أصلاً للمعرفة، وفتح الباب أمام النظر العقلي في الكون، وقد كان لتأثيره بالغ الأثر في الفكر الإسلامي اللاحق، إذ سار على نهجه علماء كبار مثل الفخر الرازي -G-، ومن هنا يمكن القول إن الغزالي -G- رائد

المدرسة المتوسعة في فهم النص القرآني، على أن يُقرأ كلامه في ضوء مقاصده ومفاهيم عصره، لا بمعايير التصورات العلمية الحديثة التي لم يعرفها.

المطلب الثاني: رأي طنطاوي جوهري وأدلته ومناقشتها

يُعدّ الشيخ طنطاوي جوهري -س- (ت: ١٣٥٨هـ) من أبرز رواد الاتجاه العلمي في تفسير القرآن الكريم؛ إذ يُنسب إليه وضع أول تفسير شامل يقوم على إبراز الصلة بين الآيات القرآنية والعلوم الكونية، وقد تجلّى اهتمامه بالإعجاز العلمي من خلال مؤلفاته المتعدّدة في هذا المجال، وفي مقدّمتها تفسيره الموسوعي "الجواهر في تفسير القرآن الكريم"، الذي ضمّن فيه طيفاً واسعاً من المعارف العلمية، فتجاوز به حدود التفسير التقليدي إلى عرض موسوعي للظواهر الكونية، متناولاً عالم النبات والحيوان والإنسان، وما يتصل بها من عجائب الخلق^(١٣).

وبرز الشيخ طنطاوي جوهري -س- في مطلع القرن العشرين كأحد أبرز رموز التجديد في تفسير القرآن الكريم، حيث جمع بين نزعة الإيمان العميق بروح الوحي وبين إيمانه الراسخ بالعلم الحديث، فقد عاصر فترة تاريخية كانت فيها الأمة الإسلامية تعيش صدمة الحداثة الغربية بعد الثورة الصناعية، وشهد تفوق أوروبا في ميادين العلوم الطبيعية والفكر المادي، فأدرك أنّ الخلل في الأمة ليس في عقيدتها، بل في انفصالها عن جوهر القرآن الذي دعاها منذ البداية إلى النظر في الكون والعمل والإبداع، ومن هنا جاء مشروعه التفسيري العظيم (الجواهر في تفسير القرآن الكريم) ليعبّر عن محاولة واعية لجعل القرآن منطلقاً للنهضة الحضارية، لا مجرد كتاب للعبادة والتزكية^(١٤).

وقد صرّح طنطاوي جوهري بأنّ شغفه بالعجائب الكونية وتأمّله في مظاهر الجمال والإتيان في الكون، إلى جانب ملاحظته إعراض كثير من المسلمين عن التّفكّر في آيات الخلق، كان دافعاً له إلى تأليف عددٍ من الكتب التي مزج فيها بين النص القرآني والظواهر الطبيعية، غير أنّه رأى أنّ تلك المؤلفات لم تحقق غايته المنشودة، فانعقد عزمه على تصنيف تفسيرٍ للقرآن يجمع بين دلالة الوحي ومعطيات العلم، إظهاراً لانسجامهما، وهو ما سعى إلى تحقيقه في تفسيره المذكور^(١٥).

ولم يكن هدف طنطاوي -س- في تفسيره أن يصوغ موسوعة علمية صرفة، بل أن يُظهر أنّ العلم الحديث لا يتعارض مع النص القرآني، بل ينسجم معه انسجاماً تاماً، فهو يرى أنّ الإيمان الحق لا يقوم على التقليد، وإنما على النظر والتجربة والتأمّل في آيات الله في الكون، لذلك لم يكتفِ ببيان المعنى اللغوي أو السياقي للآيات، بل أدرج في تفسيره مقارنات واسعة بين النص القرآني وما توصل إليه العلماء في عصره في مجالات الفلك والجيولوجيا والطب والكيمياء، وفي كثير من المواضع يورد عشرات الصفحات حول ظاهرة علمية واحدة ليثبت أنّ القرآن سبق إلى الإشارة إليها.

واستدلّ طنطاوي -G- بكثرة الآيات التي تحثّ على النظر في الكون ودراسة الطبيعة، كقوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿١٦﴾ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^(١٦)، واعتبرها دعوة صريحة إلى التجربة العلمية، لا مجرد تأمل روحي^(١٧).

وربط الشيخ طنطاوي -G- بين النص القرآني والمعارف الطبية الحديثة؛ فمثلاً عندما تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِمُوسَىٰ أَنْ نَصِّرْكَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لِنَارِكَ لَنُخْرِجَ لَنَّا مِمَّا تُنْبِئُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصِلَهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴿١٨﴾﴾^(١٨) بدأ ببيان ما سماه "الفوائد الطبية في الآية"، ثم استطرد في عرض ما توصل إليه الطب الحديث، ولا سيما مناهج الأطباء الأوروبيين في الوقاية والعلاج، ويخلص من ذلك إلى أنّ هذه المناهج لا تخرج، في نظره، عمّا دلّ عليه القرآن الكريم؛ إذ يرى في الآيات إشارة إلى أفضلية نمط العيش القائم على الغذاء البسيط، والهواء النقي، والحياة الطبيعية الحرة، على ما يرافق حياة المدن من إسرافٍ غذائي، وأمراض، وضغوطٍ اجتماعية وسياسية، وبهذا الأسلوب يؤكّد طنطاوي أنّ فهم القرآن ينبغي أن يتمّ في ضوء سنن الكون ومعطيات العلم، وأنّ التدبّر العلمي سبيلٌ لإدراك دلالات الآيات وإبراز حكمتها^(١٩).

وقد صنّف الشيخ طنطاوي -G- العديد من الكتب التي تجمع بين النص القرآني والمعارف العلمية المتنوعة، مع التركيز على الغرائب العجيبة والعجائب النادرة في الكون، ومن أبرز هذه المؤلفات كتابه "القرآن والعلوم العصرية"، الذي اشتمل على مباحث شاملة تتعلق بعلم الفلك، وعالم النبات، والبحار، والحيوانات، وغيرها من الظواهر الطبيعية، وقد أكّد في هذا الكتاب أنّ القرآن يحتوي على آيات تُعدّ بمثابة جامعات للعلوم العصرية، إذ تنبّه إلى الكثير من الحقائق الكونية والطبيعية التي كشفها العلم الحديث، وختم كتابه بفصل مفصّل يعرض فيه العلوم العصرية المستنبطة من آيات سورة النحل، موضحاً كيف يمكن للتأمل في هذه الآيات أن يقود إلى فهمٍ أعمقٍ للظواهر الطبيعية وللعلاقات بين مخلوقات الله في الكون، مع إبراز التوافق بين النص القرآني والمعارف العلمية المعاصرة^(٢٠).

ومن الأدلة التي اعتمدها طنطاوي ما يمكن تسميته بـ المنهج الحضاري؛ إذ لم يكتفِ بالبحث في دلالات الآيات، بل جعل التفسير مشروعاً لإحياء الأمة علمياً، كان يرى أنّ الأمم الغربية ما بلغت تقدمها إلا حين سارت على طريق العلم، وأنّ الأمة الإسلامية تراجعت لأنها هجرت منهج القرآن في النظر والتفكير، بهذا المنظور، يصبح التفسير العلمي عنده حركة إصلاحية شاملة، غايتها تحرير العقل المسلم من الجمود وإعادته إلى موقع الريادة^(٢١).

ومع ذلك، فقد وُجّه إلى طنطاوي نقد واسع من علماء التفسير والباحثين، إذ رأى بعضهم أنّه تجاوز حدود النص حين حمل الآيات ما لا تحتمله من المعاني العلمية^(٢٢).

ومع ذلك، لا يمكن إنكار الأثر الإيجابي الكبير لمشروع طنطاوي في إعادة الثقة إلى العقل المسلم في مواجهة الفكر الغربي، وفي ترسيخ قناعة بأن الإسلام لا يناقض العلم، لقد استطاع أن يقدم خطاباً دينياً جديداً يخاطب المتعلمين والمتقنين بلغة العلم والتجربة، لا بلغة الوعظ وحدها، فكان بحق من رواد التجديد في الفكر الإسلامي الحديث.

وخلاصة القول إنَّ الشيخ طنطاوي جوهرى جسّد الاتجاه الأكثر انفتاحاً في التفسير العلمي للقرآن الكريم، غير أنّ الإفراط في توسيع دلالة النص أوقعه أحياناً في مجازفات علمية لم يستند فيها إلى ضوابط التفسير المعتمدة، ولذلك فإنَّ الإنصاف العلمي يقتضي التفريق بين روح مشروعه النهضوي التي تستحق التقدير، وبين منهجه التأويلي الذي يحتاج إلى ضبط ومراجعة، فالقرآن - كما أجمع جمهور العلماء - كتاب هداية يضم إشارات علمية ترشد إلى النظر والتفكير، لكنه ليس موسوعة فيزيائية أو كيميائية، ومن هنا فإنَّ الإفادة من فكر طنطاوي -C- ينبغي أن تكون في بعده الحضاري الإحيائي، لا في تفاصيل تأويلاته العلمية.

وإذا كان الاتجاه المؤيد -الذي مثله الإمام الغزالي قديماً وطنطاوي جوهرى حديثاً- قد انطلق من رؤية تعظيمية لسعة القرآن المعرفية وشمولية إعجازه لكل العلوم، فإنَّ هذا الاندفاع نحو الربط بين النص والمخبر لم يمر دون مراجعات نقدية حادة، إذ لم يلبث أن تشكل تياراً معاكس، يرى في هذا المسلك مجازفةً بقدرسية النص وإقحاماً لما ليس من معهود العرب فيه؛ وهذا ما سيتناوله المبحث الثاني الذي يستعرض جبهة الرفض الصارم لهذا الاتجاه، متمثلةً في تأصيلات الإمام الشاطبي ومخاوف الدكتور محمد حسين الذهبي.

المبحث الثاني: الاتجاه الراض للتفسير العلمي

المطلب الأول: رأي الإمام الشاطبي وأدلته ومناقشتها

يُعدّ الشاطبي -C- أبرز ممثلي هذا الاتجاه المعارض فهو ينطلق من قاعدته الجامعة: (الشريعة أمّية)؛ أي أنها جارية على مألوف لسان العرب وأساليب خطابهم، نزل بها الكتاب وخوطب بها عموم الناس، لا خواصّ أهل الصنائع واصطلاحاتهم الدقيقة، ومقتضى ذلك أنّ الأصل في الفهم هو العربية والسياق والمقاصد، وأنَّ صرف الألفاظ إلى دلالات اصطلاحية مستجدة يحتاج قرينةً بيّنة، وإلا كان تكلفاً يناقض حكمة البيان وعموم الخطاب، بهذا يضع الشاطبي "بوابة الدخول" إلى المعنى: من اللسان إلى المقصد، لا من المصطلح المدرسي إلى النص^(٢٣).

أولاً: أصل المسألة (أمّية الشريعة) وجدلية الإفهام

قرر الشاطبي -C- قاعدة أصولية كبرى هي أنّ: هذه الشريعة المباركة أمّية؛ لأنَّ أهلها كذلك، واستدل على ذلك بوجوه ثلاثة:

أ. النصوص المتواترة لفظاً ومعنى: احتج بآيات صريحة كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾^(٢٤)، وقوله: ﴿فَتَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾^(٢٥)، كما استند إلى السنة النبوية فقد صح عن النبي -ﷺ- أنه قال: (إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا)^(٢٦) كما روى أَبِي بِن كَعْبٍ -I-، (أَنَّ جَبْرِيلَ -Σ- أَتَى النَّبِيَّ -ﷺ- عِنْدَ أَحْجَارِ الْمَرِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا جَبْرِيلُ، إِنِّي بَعَثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، فِيهِمُ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ، وَالغُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الْقَاسِي الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ، قَالَ: فَقَالَ جَبْرِيلُ: إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ)^(٢٧)، ومعنى "الأممية": البقاء على أصل ولادة الأم، أي البقاء على الفطرة التي لم تتعلم علوم الأقدمين وحساباتهم^(٢٨).

ب. موافقة حال المخاطبين: يرى الشاطبي -S- أن الشريعة التي بعث بها النبي -ﷺ- إلى العرب خاصة والناس عامة، لا بد أن تكون جارية على وصف الأمية الذي هم عليه؛ لأنها لو جاءت على غير ما عهدوه من لسان ومعانٍ، لما تنزلت من أنفسهم منزلة المعهود، ولخالفت المقصد من وضعها وهو الإفهام والبيان^(٢٩).

ج. مقتضى الإعجاز وقيام الحجة: احتج بأن القرآن لو لم يكن على ما تعهده العرب لما كان عندهم معجزاً، ولقالوا: هذا على غير ما عهدنا، كما نبه القرآن على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُضِّلَتْ آيَاتُهُ أَءَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾^(٣٠)، فإذعانهم للحجة دل على علمهم بمجاري الكلام وعهدهم بمثله، مع عجزهم عن معارضته^(٣١).

ثانياً: موقف الشريعة من العلوم المعهودة عند العرب

بين الشاطبي -S- أن العرب كان لها اعتناء بجملة من العلوم، فجاءت الشريعة لتصح منها ما هو صحيح، وتبطل ما هو باطل:

أ. العلوم الصحيحة المقرة: ذكر منها علم النجوم فيما يخص الاهتداء في البر والبحر، وعلم الأنواء وأوقات الأمطار، وعلم التاريخ وأخبار الأمم الماضية، واستشهد بآيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾^(٣٢).

ب. العلوم الباطلة المنهي عنها: كالكهانة، والزرجر، وخط الرمل، والطيبة. فأبطلتها الشريعة لكونها تخرصاً على الغيب، واستبدلتها بالوحي الصادق، والرؤيا الصالحة، والفراسة^(٣٣).

ثالثاً: تنفيذ دعوى التفسير العلمي (نقد المجاوزة في الحد)

توجه الشاطبي باللوم والرفض لمن أضافوا للقرآن كل علوم المتقدمين والمتأخرين "كالتطبيعات، والهندسة، والرياضيات، والمنطق"، معتبراً ذلك تجاوزاً للحد، وعلى هذا الأساس ينتقد الشاطبي دعوى (أن القرآن كتابٌ كلِّ علمٍ) بمعنى اشتماله على تفصيلات الطبيعيات والتعاليم والمنطق، ويرى أنّ هذه الدعوى لا تصحّ على أصول الدلالة، ومسلكه هنا دلاليٌّ مقاصديٌّ معاً: من جهة اللفظ يمنع نقل المعنى من وضعه العربي إلى مصطلح حادث بلا قرينة، ومن جهة المقصد يذكر بأنّ القرآن يقيم العقول على النظر والاعتبار لا على تدوين المختبرات في نصوصه، هذا التفريق بين التفسير والاعتبار هو صلب اعتراضه على التفسير العلمي المولّد للمعنى، لا على استئناس المفسر بالحقائق القطعية لتقوية الإيمان، وفند هذه المزاعم بالآتي^(٣٤):

أ. الاحتجاج بمنهج السلف: قرر أنّ السلف الصالح من الصحابة والتابعين-M-كانوا أعرف الناس بالقرآن وعلومه، ولم يبلغنا عن أحد منهم أنّه تكلم في شيء من هذه العلوم المدّعاة، فلو كان للقرآن قصد في تقريرها لخاضوا فيها، فلما لم يقع ذلك دل على أنّها ليست من مقاصده .

فلو كان المراد من القرآن تقرير تلك العلوم بوجه اصطلاحيّ لُعرف من طريق الصحابة والتابعين، إذ المقتضي قائم والمانع منتفٍ، فلما لم يُنقل علمنا أن القرآن لم يقصد تلك المطابقات، وهذه حجة أصولية معتبرة؛ لأنّ ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع الاحتمال ينتزل منزلة العموم في المقال^(٣٥)، ومن المعلوم أنّ بيان النبي-Γ- والصحابة-M- حدّ يُعرف به ما بلغته دلالة اللفظ زمن التنزيل^(٣٦).

ب. توجيه آيات الشمول: رد على استدلالهم بآيات مثل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا

لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^(٣٧)، فأوضح أنّ المراد بـ "الكتاب" هو اللوح المحفوظ، أو ما يتعلق بأحكام التعبد والتكليف الشرعي، وليس العلوم العقلية والنقلية التجريبية، فلا دلالة فيها على اشتمال القرآن على تفاصيل العلوم الطبيعية والرياضية والمنطقية، وهذا التوجيه يجمع بين اللغة والمقصد: الخطاب هداية، فلا يُستنتق عمومٌ خارج وظيفته إلى موسوعية لم يقصدها المتكلم^(٣٨).

ولا يعني هذا الموقف حجب الاعتبار الكوني؛ إذ يقرر الشاطبي-س- أنّ الاستدلال بآيات الآفاق والأنفس على التوحيد والحكمة مسلكٌ راسخ، وأنّ الحقائق الكونية إذا ثبتت قطعاً جاز الاستئناس بها في مقام العظة وتقوية اليقين، من غير تحويلها إلى معانٍ تفسيرية للألفاظ، وبهذا يُفتح باب التدبر ويُغلق باب تحريف الدلالة، وتُصان أمانة الشريعة من استيراد المصطلحات إلى متن المعنى^(٣٩).

وعند عرض موقف الشاطبي على المدرسة الموسّعة في العصر الحديث، يتبين أنه يمثل كاجباً منهجياً لا خصومة مع العلم؛ فهو يقبل الاستئناس بالحقائق القطعية، ويرفض تحويل الألفاظ إلى مصطلحات حادثة، وهذا الميزان وقرّ للباحثين المعاصرين طريقاً وسطاً بين تحفيز حضاري يدعو إلى العلم، وتفسيرٍ منضبط يصون دلالة النص؛ وقد نصّ أحمد عمر أبو حجر على اشتراط اليقين العلمي والحذر من ربط القرآن بنظريات منقلبة، وهو عين ما تقتضيه قواعد الشاطبي (٤٠).

وتأسيساً على ذلك يمكن صياغة أركان دليل الشاطبي في ثلاثة: مقصود الإفهام العام على مقتضى اللسان العربي، وسكوت السلف مع قيام المقتضي وانتفاء المانع، وتوجيه عمومات (التبيان) إلى ما يتصل بالتكليف والهداية، ويضاف إليها حدّ مكمّل: إثبات ما يكون من علوم العرب وما يندرج تحت معهودهم، مع إبقاء باب الاعتبار مفتوحاً بما ثبت قطعه من سنن الكون، هذه الأركان الأربعة تصوغ منهج قراءة يسعُ الاعتبار ويمنع التأويل المصطلحي، ويستوعب منجز العلم بوصفه شاهداً لا حاكماً على الدلالة.

ولكن تعرضت رؤية الإمام الشاطبي -G- لنقد واسع من قبل علماء ومحققين معاصرين، حيث رأوا أنّ في هذا المنهج تضيقاً لآفاق النص القرآني الذي نزل ليكون معجزة خالدة تخاطب البشرية في كل زمان ومكان، ويمكن تلخيص أبرز الردود في الوجوه الآتية (٤١):

أ. نقد الاستدلال بأمية النبي ﷺ وأمية العرب: يرى المحققون أنّ الاستدلال بأمية الرسول -I- على "أمية الرسالة" هو استدلال غير مُسلم؛ فأميته -O- كانت معجزة بحد ذاتها، وبرهاناً ساطعاً على أنّ هذا القرآن وحيّ من الله وليس من نتاج بشر لا يقرأ ولا يكتب، وإنّ عجز الإنس والجن عن الإتيان بمثل هذا القرآن إتقاناً وتشريعاً وعلوماً يثبت أنّ مصدره إلهي.

ب. خلود المعجزة وعموم الدعوة: القرآن لم ينزل لجيل واحد، بل لجميع الأمم في شتى العصور، فقصر معانيه على مقدرة جيل التنزيل يتنافى مع كونه معجزة باقية لا تتقضي عجائبها، إذ يجب أن يتضمن من الحقائق ما يظهر إعجازه لكل أمة بحسب تطورها المعرفي.

ج. تفاوت المدارك في فهم المعاني الزائدة: إذا كان "المعنى الأصلي" للآيات مفهوماً للجميع، فإنّ ما وراء ذلك من أسرار كونية قد يتهياً لفهمه أقواماً في عصور انتشار العلوم ويُحجب عنه آخرون.

د. طبيعة الخطاب القرآني: القرآن يوجه العقل لاقتحام أسرار الكون والحياة، وهذا يتعارض مع وصفه بالأمية الخالدة، فالعلوم العقلية التي تبحث في حقائق الأشياء تعمل على إيضاح المعاني القرآنية، وتجعل متعاطي التفسير أوسع قريحة في فهم مقاصد الوحي.

هـ. مقام العظة والاعتبار: الاستعانة بالمعارف العلمية الحديثة في التفسير لا يُعد خروجاً عن اللسان العربي إذا استُخدمت لإيضاح المعنى وتعميق اليقين بعظمة الخالق، بل هو استكمال للمباحث العلمية التي تخدم مقاصد القرآن.

المطلب الثاني: رأي الدكتور محمد حسين الذهبي وأدلته ومناقشتها

يُعد الدكتور محمد حسين الذهبي (ت: ١٣٩٧هـ) من أبرز المعارضين المعاصرين لنزعة التفسير العلمي للآيات الكونية، ولم يقف عند حدود عرض اتجاهات المفسرين، بل عمد إلى تفكيك مناهجهم وتقويمها وفق أصول التفسير ومقاصد الإنزال، وفي باب التفسير العلمي تحديداً، رسم الذهبي -٥- حدًا فاصلاً بين بيان المراد اللغوي والسياقي للآيات، وبين إغراق النص في إسقاطاتٍ علميةٍ تتبدل بتبدل النظريات، مؤكداً أن القرآن كتاب هداية لا كتاب فيزياء أو طب أو كيمياء، وأنّ تحميل ألفاظه مصطلحاتٍ حادثة يُفضي إلى مجاوزةٍ لحدود البيان، وقد بسط رؤيته في كتابه "التفسير والمفسرون"، معلناً انحيازه الكامل لرأي الإمام الشاطبي، ومضيفاً إليه براهين جديدة من زوايا لغوية وبلاغية واعتقادية.

ويؤيّد الذهبي عنايةً خاصّةً بالفصل بين التفسير العلمي والإعجاز العلمي: فالأول بيان المراد داخل إطار اللسان والسياق، والآخر مسلكٌ دعوي برهاني يُستظهر به على سبق القرآن إلى إيماءاتٍ عامة أو سننٍ كونيةٍ إذا قامت عليها حقائق قطعية، والخلط بين المقامين يُحوّل الظن الدعوي إلى معنى تفسيري مُلزم، وهو خللٌ منهجيٌّ يُربك الدلالة ويُضعف الحجّة عند تغيير القول العلمي^(٤٢). وعضد الذهبي موقف الشاطبي -٥- بثلاثة جوانب أساسية يرى أنّها تقطع الطريق على المسرفين في التفسير العلمي^(٤٣):

أ. الناحية اللغوية: قرر الذهبي -٥- أنّ الألفاظ ودلالاتها تتدرج وتتغير عبر الزمن، فكثير من المعاني الحادثة باصطلاح أرباب العلوم لم تكن العرب تعرفها وقت نزول القرآن.
ب. الناحية البلاغية: استند الذهبي -٥- إلى تعريف البلاغة بأنّها مطابقة الكلام لمقتضى حال المخاطب، والقول بأنّ القرآن يتضمن نظريات علمية، يُوقع في إشكالين: إما أنّ الله أراد من العرب معانٍ يجهلونّها، وهذا يخدش بلاغة القرآن لعدم مراعاته حال المخاطب،

وإما أنهم كانوا يعرفون تلك المعاني العلمية الدقيقة، فلماذا لم تقم نهضتهم العلمية آنذاك
بناءً على تلك الآيات؟

ويحرر الذهبي-٥- أصلاً منهجياً بأن وظيفة القرآن الهداية والتذكير والتشريع، لا التعليم التجريبي
التفصيلي، وأن وظيفة المفسر هي بيان المراد على مقتضى اللسان والسياق ومقاصد الخطاب؛
فإذا تحوّلت الوظيفة تحوّل المنهج، وانقلب التفسير إلى مطابقة انتقائية مع فرضيات مختبرية
متغيرة، ولهذا يشدد على أن صنيع السلف جرى على العربية ومعهودها، دون أن يلحقوا بالألفاظ
تعريفات الصناعات اللاحقة، وهو ما يوافق قاعدة (أمية الشريعة) في خطابها العام^(٤٤).

ج. الناحية الاعتقادية: يرى الذهبي-٥- أن عقيدة المسلم يجب أن تُصان عن الشك؛ وبما
أن نظريات العلم وقواعده لا قرار لها ولا بقاء، وإن ربط القرآن بهذه النظريات المتضادة،
يفتح باب الارتياب في كتاب الله حين تتغير تلك النظريات، ومن أقوى حججه تنبيهه إلى
طبيعة المعرفة العلمية وأنها تبنى بالتراكم والنقض والتصحيح؛ فما يثبت اليوم قد يُراجع
غداً، وربط آية بنظرية مرشحة للسقوط يُعرض النصّ للقدح في وعي الجمهور إذا أبطل
العلم تلك الفرضية؛ ومن ثمّ يجب الحذر من إلزام النصّ بمتغيرٍ ظنيّ، وقصر ذلك على
مقام الاستئناس الدعوي لا مقام التفسير الملزم.

على أن تشديد الذهبي-٥- لا يُفهم على أنه رفض شامل لأي تماس بين القرآن والحقائق الكونية؛
بل يُقرأ -على هدي الشاطبي- في ضوء تمييز الوظائف: التفسير للمعنى اللغوي والسياق والمقاصد،
والاستئناس لإظهار الحكمة وتقوية اليقين بما ثبت قطعاً من سنن الكون، من غير تحويل الحقائق
إلى (معنى اللفظ) أو إلزام الناس بها تفسيراً فقد ترك نافذة مفتوحة في ختام بحثه حين قال: (وحسب
القرآن أنه يمكن التوفيق بينه وبين ما جد ويجد من نظريات وقوانين علمية، تقوم على أساس من
الحق، وتستند إلى أصل من الصحة)^(٤٥)، وهذا يشير إلى أن اعتراضه ينصب على الإسراف
والتكلف لا على مبدأ التوفيق بين النص والحقيقة العلمية الثابتة.

ولتعزيز الحجّة، يستحضر الذهبي سيرة التفسير عند الأولين: فالمفسرون الكبار -كالطبري وابن
كثير- حين وقفوا عند الآيات الكونية، جعلوها دلائل توحيد وقدرة لا متوناً مدرسية في الطبيعيات؛
وهو المعلم التاريخي الذي ينبغي استنفاه؛ أما في العصر الحديث، فإن الاستفادة من العلوم ينبغي
أن تبقى خادمة للبيان القرآني، موضحةً للحكمة، لا مهيمنةً على المعنى^(٤٦).

وقد تعرضت أدلة الذهبي لمناقشات علمية ترى أن في رأيه تضيقاً لمفهوم خلود القرآن، ويمكن
إجمال الردود فيما يلي^(٤٧):

أ. صلاحية القرآن لكل الأجيال: إنّ حصر المعاني في "معهود الأمة الأمية" يجعل القرآن حبيس زمن معين، بينما القرآن كتاب لكل العصور لا يبلى على كثرة الرد، ووصف النبي -O- للقرآن بأنّ فيه "خبر ما بعدكم" يقتضي أن يتضمن حقائق تكتشفها الأجيال المتعاقبة فعن الإمام علي-I- قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَقُولُ: أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةً، فَقُلْتُ: مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبْرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ) (٤٨).

ب. مفهوم كمال البلاغة: البلاغة الحقيقية للقرآن تكمن في قدرته على مخاطبة كل جيل بما يتناسب مع معارفه وثقافته؛ لأنّ الله -B- لم يكلف العرب بما لا تدركه عقولهم، لكنه جعل كتابه نبغاً فياضاً يتكشف في كل عصر عن آيات جديدة تدركها العقول المتقدمة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ (٤٩).

ج. تعزيز العقيدة لا إضعافها: إنّ الإشارات العلمية التي توافقت الحقائق الثابتة تزيد من ثبات عقائد المسلمين؛ إذ تثبت أنّ هذا الكتاب لا يمكن أن يكون من عند بشر أمي قبل أربعة عشر قرناً.

د. الاستئناس لا القطع: يفرق الباحثون بين "التكلف" وبين "الاستئناس" بالعلم الحديث، فإذا توافقت نص قرآني مع حقيقة علمية، جاز الاستئناس بها لبيان وجه من وجوه الإعجاز دون الجزم بأنّها المراد النهائي لله تعالى، وبذلك يظل القرآن أصلاً والعلوم توابع.

وبعد هذا الاستعراض لموقف الرافضين الذين تترسوا بقاعدة 'أمية الشريعة' وحراسة الدلالة اللغوية من تقلبات الظنون العلمية، نجد أنّ المشهد لم يتوقف عند حدّي القبول المطلق أو الرفض القاطع، فقد نشأت مدرسة توفيقية سعت لانتزاع فتيل الصراع بين ثبات الوحي وتجدد العلم، من خلال وضع ضوابط 'الاستئناس العلمي' بدلاً من 'الحاكمية العلمية'، وهو ما يطرحه المبحث الثالث، للتعرف على ملامح هذا الاتجاه المعتدل الذي حاول من خلاله صياغة معادلة رشيدة الحفاظ على هيبة النص مع استثمار منجزات العصر.

المبحث الثالث: الاتجاه المعتدل في التفسير العلمي

المطلب الأول: رأي الإمام محمد الطاهر بن عاشور وأدلته

يُعدُّ الإمام محمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ) في مشروعه "تحرير المعنى السديد وتبوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد" ممثلاً لمدرسةٍ وسطى في النظر إلى التفسير العلمي، وهي مدرسة تجعل الهداية مقصداً حاكماً، والعربية بوابة المعنى، والحقائق القطعية وحدها مجالاً للاستئناس، ولم يكن الإمام ابن عاشور -C- رافضاً لسنن الكون ولا لاعتبارها، لكنه كان شديد التحفظ من نقل النتائج العلمية المتغيرة إلى صميم الدلالة القرآنية؛ فالعلم عنده شاهدٌ مؤيدٌ إذا

استقرّ، لا حاكمٌ مفسّر يقيد الألفاظ بمعانٍ حادثه، ومنطلقه الأول تقييره الصريح أنّ القرآن كتاب هداية: يُخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويقيم أصول الإيمان والعبادة والمعاملة، وأنّ ما فيه من إشاراتٍ كونية إنما هو زيادةٌ برهانٍ على التوحيد والحكمة، لا تدريسٌ تفصيليٍّ لعلوم الطبيعة، ومن هنا يقصر ابن عاشور -G- وظيفة المفسّر على بيان المراد العربي بحسب السياق والمقصد، أمّا الوقائع العلمية فتُذكر تأييداً إذا كانت حقائق مقررّة، وتُحجب إذا كانت نظرياتٍ عرضةً للنقض والمراجعة^(٥٠).

وإلى جانب مقصد الهداية، يصرّ ابن عاشور على قاعدة اللسان العربي التي صاغها من قبل الشاطبي: الشريعة "أمية" في أدوات الإفهام، جاريةً على معهود العرب؛ فلا يجوز حمل الألفاظ القرآنية على تعريفاتٍ لاحقةٍ إلا بقريضةٍ قاطعة، وإلا كان ذلك من التكلّف الذي حرّمه أئمة البيان، بهذا يُحفظ المعنى من الانزياح، وتبقى الإشارات الكونية في موضعها الطبيعي: شواهد على قدرة الله وحكمته، لا أبواباً لفرض مصطلحات علمية على دلالة اللفظ^(٥١).

ثم يضع ابن عاشور حدّاً معرفياً دقيقاً بين الحقائق والنظريات: فالحقائق المستقرّة التي لا تقبل النقض —كالمشاهدات القطعية والسنن المحكمة— يجوز الاستئناس بها لإيضاح وجه الحكمة وتقوية الإيمان، على أن تُصاغ خارج جملة المعنى الملزم؛ أمّا النظريات المتغيرة، فيحدّر من ربطها باللفظ القرآني؛ إذ متى سقطت ظهر للناس —وهم العوام خاصة— كأنّ القرآن هو الذي بطل، وفي ذلك ضررٌ عظيم على مصداقية النصّ^(٥٢).

ويستأنس ابن عاشور —في ضبط هذا الميزان— بصنيع السلف والمفسّرين الأوائل: فالطبري وابن كثير وغيرهما حين عرضوا للآيات الكونية، جعلوها دلائل توحيدٍ وقدرة، لا متوناً مدرسية للطبيعيّات؛ وهو ما يؤكّد أن تفسير الآية شيء، وتأييدها بشواهد الكون شيء آخر، ومن هنا يرفض ابن عاشور الخلط بين التفسير العلمي (بمعنى إدخال المصطلح في صلب الدلالة) وبين الإعجاز العلمي بوصفه مسلماً دعويّاً إن استند إلى حقائق قطعية وظلّ خارج المعنى الملزم^(٥٣).

ويعيد ابن عاشور توجيه عمومات كقوله -Φ-: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(٥٤) إلى ما يتعلّق بالهداية والتكليف على ما عليه جمهور المفسّرين؛ إذ لو حُملت على موسوعية معرفية تفصيلية لألزم الناس بما لم يقصد الخطابُ تعليمه تفصيلاً، بهذا يتوافق العموم مع المقصد، وتُحفظ وظيفة القرآن في البيان الديني، من غير إنكارٍ لما فيه من إشاراتٍ إلى دلائل الصنعة الإلهية^(٥٥).

وتزداد وجاهة هذا المنهج حين نسقطه على أمثلةٍ معيارية، فمثلاً: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٥٦)، يفهم تفسيراً على تقرير سنة ازدواج بوصفها آيةً على التوحيد، وهو معنى عربيٌّ عامٌ يندرج تحته صورٌ كثيرة؛ ثم — خارج المعنى — يُستأنس بما يكشفه العلم من أنماط ازدواج في الأحياء والظواهر، دون أن تُفعل الآية على تعريفٍ مخبريٍّ بعينه، وكذلك قوله - Δ: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٥٧) تُحمل على ما يفهمه العربي من مراحل أولية للخلق، ثم تُذكر — خارج الدلالة — شواهد علم الأجنة المستقرة لتقوية الاعتبار، من غير تحويل "النطفة- العلقة" إلى مصطلحاتٍ طبيةٍ مخصوصة^(٥٨).

وبالمقارنة مع المدارس الأخرى، يلتقي ابن عاشور مع الشاطبي والذهبي في حراسة الدلالة: أمية الشريعة، سكوت السلف، تقييد "التبيان" بالمقصد؛ غير أنه يمنح هامشاً أوسع للاستئناس إذا كان قطعياً وظلّ خارج المعنى، وفي المقابل يخالف التوسع المفرط الذي حوّل التفسير — في بعض التجارب — إلى موسوعة علوم تحمل الألفاظ على نظرياتٍ قابلةٍ للنقض، لما في ذلك من مجازفةٍ بمصادقية النص^(٥٩).

وبذا يتحصل للباحث من استقراء نصوص الإمام ابن عاشور -C- أنه يقف في صف العلماء الذين يشعرون الاستفادة من المعطيات العلمية المبرهنة والمستقرة، وتوظيفها في الكشف عن الحقائق القرآنية وتجليه أسرارها؛ إذ يقرر أنّ الحقيقة العلمية تظل مطلباً في النص القرآني وذات صلة وثيقة به، سواء أدركتها الأفهام واستتبطنها من فحوى اللفظ أم عجزت عن إدراكها في زمن ما، ومع هذا الانفتاح المنهجي، لم يترك ابن عاشور -C- الأمر مرسلأً دون ضوابط، بل وضع قيوداً منهجية صارمة وأسواراً معرفية تمنع جعل التفسير العلمي باباً مشرعاً لكل ما يطلق عليه اسم "علم" من النظريات الزائفة أو الظنون العابرة، حفاظاً على قدسية النص من التقلبات المعرفية.

وفيما يتصل بفلسفة الإعجاز، يذهب ابن عاشور -C- إلى أنّ وجوه إعجاز القرآن الكريم تتسع لتشمل الحقائق العلمية التي أودعها الله -E- في كتابه؛ وقد جهر بالتصريح بأنّ هذا النمط من الإعجاز وإن كان متقراً وحاصلاً في صلب القرآن، إلا أنه لم يقع به "التحدي الصريح" لبلغاء العرب حال النزول، لكونه غيباً علمياً لم يدركه وعيهم آنذاك: كما يرى أنّ هذا الوجه الإعجازي يتجلى في مجموع القرآن الكريم وهيكله العام، ولا يلزم بالضرورة ثبوته في كل سورة على حدة كما هو الشأن في الإعجاز البياني واللفظي^(٦٠).

وعلى الصعيد التطبيقي في "التحرير والتنوير"، يظهر هذا المنهج جلياً في تعامله مع المسائل الكونية؛ إذ يورد آراء علماء الهيئة والفلك بكل تجرد، بل وقد يتصدى لبعضها بالنقد والاعتراض

والرد إذا ما خالفت مقتضى النص أو لم تصل إلى حد القطعية؛ وهذا الصنيع منه يرمي إلى غايتين:

الأولى هي صيانة القرآن من الارتهان لنظريات قد تتبدل، والثانية هي التأكيد على أن الإعجاز العلمي ليس هو الوجه المقترن بالتحدي الذي قامت عليه حجة الإعجاز في كل سورة، بل هو وجه تكميلي يبرهن على أنّ هذا الوحي صادر عن لدن عليم خبير أحاط بكل شيء علماً.

وتجلى النَّفس التجديدي عند الإمام ابن عاشور في كيفية تعاطيه مع الآيات الكونية، حيث يبرز في تفسيره لقوله -Δ-: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَا كُرْفِي الْجَارِيَةَ﴾^(٦١)، وما يتصل بوصف السماوات السبع:

﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾^(٦٢)، قدرة فائقة على الموازنة بين "معهود العرب" وبين "الحقائق

الفلكية" المتجددة. فهو يرى أن ذكر العدد "سبعة" في القرآن الكريم فيما يخص السماوات قد يُحمل على الكواكب السبعة التي كانت مشهورة ومعلومة لدى المخاطبين إبان نزول الوحي، ويذهب ابن عاشور إلى تحليل هذا الترتيب تحليلاً علمياً دقيقاً، مبيناً أنه ترتيب قائم على الارتفاع النسبي لبعضها فوق بعض، وهو ما استدل عليه علماء الهيئة بظاهرة "الخسوف"؛ حيث يحول كوكب بين آخر وبين ضوء الشمس، مما يكشف عن تراتبية هذه الأجرام ومدى اكتسابها للنور من شعاع الشمس، وهذا المحمل عند ابن عاشور هو الأظهر من حيث الاعتبار؛ لأن القرآن يخاطب الناس بما يقع تحت أبصارهم ويعهدون حركته، رحمةً بهم وتقريباً للمعاني إلى أفهامهم، دون أن ينفي ذلك وجود أجرام أخرى في علم الله لم تُكتشف إلا لاحقاً مثل (ستورن، ونبتون، وأورانوس)^(٦٣).

إنّ ابن عاشور -G- هنا يؤصل لقاعدة ذهبية في التفسير العلمي، وهي أن "عدم الذكر لا يعني العدم"؛ فكون العرب لم يعرفوا الكواكب المكتشفة حديثاً لا ينقض الحقيقة القرآنية، لأن الله -X- يقول: ﴿الْأَيُّكُمْ مِّنْ خَاقٍ﴾^(٦٤)، كما يلحظ الباحث دقة ابن عاشور في متابعة تطور العلم؛ إذ يشير إلى أنّ الأرض عُدت أخيراً من الكواكب السيارة، بينما حُذف القمر من تلك القائمة لكون حركته تابعة للأرض، ومع ذلك يقرر ابن عاشور -G- أنّ هذه التغيرات الاصطلاحية في علم الفلك لا تقدح في الاستدلال القرآني الأصلي؛ لأنّ الاستدلال القرآني وقع بما هو معلوم ومسلّم به في زمن الخطاب لتقرير عظمة الصانع، والكل في نهاية المطاف من خلق الله وصنعه.

المطلب الثاني: رأي الشيخ محمد متولي الشعراوي وأدلته

يُعدُّ الشيخ محمد متولي الشعراوي -G- من أبرز العلماء المعاصرين وهو يُمثّل حالة تفسيرية فريدة في القرن العشرين؛ جمع بين ملكة البيان الوعظي وحسّ تفسيريّ يراعي مقصد الهداية ويستثمر اللغة العلمية الحديثة بقدرٍ محسوباً^(٦٥).

والشيخ الشعراوي -س- من العلماء الذين اتخذوا منهجاً توفيقياً في قضية التفسير العلمي؛ إذ يرى أنّ الإعجاز القرآني ليس حدثاً تاريخياً انقضى بنزول الوحي، بل هو عطاءً متجددً ينكشف للأجيال جيلاً بعد جيل، وينطلق الشعراوي في تأصيله من فكرة "تمزيق الحجب"، حيث يقرر أنّ القرآن الكريم قد مزق حجاب الزمن الماضي والمكان والمستقبل القريب والبعيد؛ ليعطي الأجيال القادمة من فيض إعجازه ما يرسخ إيمانهم ويجعلهم يصدقون أنّ هذا الكلام لا يمكن أن يكون لقمة بشر عاش منذ مئات السنين^(٦٦).

ينطلق الشعراوي من قاعدةٍ وظيفيةٍ حاكمة، وهي أنّ الغرض من الوحي الهداية، وأنّ ما في القرآن من إشاراتٍ كونيةٍ إنّما هو زيادة برهان على التوحيد والحكمة لا تدريباً منهجياً للعلوم، بهذا يُبقي التفسير في حدوده السياقية، ويجعل العلوم التجريبية في موضع الاستئناس حين تستقرّ في صورة حقائق^(٦٧)، كما يُقرّر مبدأً منهجياً ثانياً: اشتراط القطعي ومنع النظري، فربط آية بفرضية متغيرة يُعرّض النصّ للقدح إذا تغيّر القول العلمي؛ ومن ثمّ لا يُذكر في مقامات الاستشهاد إلا ما استقرّ من المشاهدات والقوانين المحكمة، على أن يُصاغ ذلك خارج جملة المعنى الملزم، هذا التحفظ وافق تحذير ابن عاشور من الأخذ بالنظريات العلمية في التفسير، ووجوب الاقتصار على الحقائق المقرّرة؛ وهو أيضاً جوهر نقد الذهبي لإلصاق المصطلحات المدرسية بالآيات^(٦٨).

هذا البناء النظري لم يكن تنظيراً مجرداً عند الشعراوي، بل خطة تواصل دعوي واعية: يُخاطب المتعلمين بلغتهم ويستحضر من المختبر ما يشهد للآية دون أن يُعيد تعريفها، مستنداً إلى آيات النظر والتفكير: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٦٩﴾ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا بُصُرُونَ﴾^(٦٩)؛ وقد نبّه باحثون معاصرون إلى أنّ التفسير العلمي عند الشعراوي أخذ طابعاً دعويّاً أكثر من كونه إدراجاً اصطلاحياً^(٧٠).

ومن حيث الأدلة التفصيلية لموقفه، يستند أولاً إلى نصوص الوظيفة القرآنية المحكمة: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾^(٧١)، فيجعل مقصد الهداية سقف البيان، ويترك تفاصيل المختبر للعقول والتجارب^(٧٢)، وثانياً إلى حجةٍ تغيّر النظريات: طبيعة العلم التجريبي التراكم والتصحيح؛ فالزمام النصّ بنظريةٍ يعرضه للحرص عند تعديلها أو نقضها، لذا يُمنع جعل النظرية معنىً للآية، ويكتفى بالموافقة العامة بين إشارة قرآنية وحقيقةٍ مقرّرة على سبيل التأييد، وهذا عين ما أكّده المدرسة المعتدلة، ونبّه إليه الذهبي في نقده للتوسّعات^(٧٣)، وثالثاً إلى أصل اللسان والسياق: دلالة الألفاظ تُستمدّ من العربية ومعهود الخطاب؛ وعليه تُقرأ الألفاظ الكونية في القرآن

قراءة إيمانية تُحافظ على عمومها البلاغي، ويُستعان بالعلم شاهداً على الحكمة لا مُحدداً للمعنى^(٧٤).

وعملياً، يمكن تلخيص منهج الشعراوي -C- في خطواتٍ خمس: البدء بمقصد الهداية في كل آية؛ حراسة الدلالة العربية صرفاً ونحواً وبلاغةً وسياقاً؛ قصر الاستئناس على الحقائق القطعية؛ الفصل اللفظي الصريح بين بيان المعنى وعرض الشاهد لا المعنى، والمنعُ القاطع من إلزام النصّ بنموذجٍ نظريّ متغيّر^(٧٥).

ويُفرق الشعراوي -C- بدقة بين "آيات الأحكام" و"الآيات الكونية"؛ فبينما يرى أنّ أحكام الدين من حلال وحرام قد فُسرَت تفسيراً كاملاً وواضحاً في عهد الرسالة؛ لأنها منهج حياة، فإن آيات الله -E- في الكون لم تُفسر تفسيراً شاملاً في عهد النبوة حتى لا تكون ملزمةً للمسلمين بفهمٍ واحدٍ يحد من عطائها المتجدد، فالقرآن في نظره جاء بـ "نهايات النظريات" وقمة نواميس الكون بألفاظٍ لا تصادم العقل البسيط في زمن النزول، ولكنها تحمل إعجازاً باهراً للمتخصصين في العصور المتأخرة، وهو ما عبر عنه بقوله: "جاء القرآن بنهايات النظريات، بقمة نواميس الكون، إذا تليت على المؤمنين في ذلك الوقت، مرت عليهم، ولم ينتبهوا إلى مدلولها الحقيقي العلمي، وإذا قيلت بعد ذلك على الأجيال القادمة، عرفوا ما فيها من إعجاز، وقالوا إنّ هذا الكلام لا يمكن أن يقوله شخص عاش منذ آلاف السنين"^(٧٦).

ومن أبرز الأدلة التطبيقية التي ساقها الشعراوي -C- لبرهنة هذا الاتجاه:

أ. كروية الأرض ودورانها: استنبط من قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا

رَوَاسِيَ﴾^(٧٧) دليلاً على الكروية؛ لأنّ المد -البسط- لا يستمر في كل اتجاه يذهب إليه

الإنسان إلا إذا كان الشكل كروياً، كما رأى في وصف الجبال: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا

جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾^(٧٨) تأكيداً على دوران الأرض؛ لأنّ الجبال لا تتحرك بذاتها

بل بحركة الوعاء الذي يحملها^(٧٩).

ب. معية الليل والنهار: اعتبر قوله -Δ-: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ

سَابِقُ النَّهَارِ﴾^(٨٠) إشارةً إلى أنّهما موجودان معاً في آنٍ واحدٍ على سطح الكرة الأرضية،

مما ينفي الأسبقية المطلقة لأحدهما على الآخر^(٨١).

ج. التحدي بالعلم: يرى الشعراوي -C- أنّ التحدي للعالم المعاصر لا يكون باللغة فحسب

لاختلاف الألسنة، بل يكون بالعلم؛ ولذلك تحدى الله -X- البشرية بخلق "ذباب" أو

استنقاذ ما يسلبهم إياه، مؤكداً عجز العلم البشري رغم وصوله للقمر عن محاكاة أدنى خلق الله^(٨٢).

ويختم الشعراوي رؤيته بوضع ضابط معرفي لمفهوم العلم، مفرقاً بين "التصور" و"التصديق"، ومحدراً من الخلط بين الحقيقة القرآنية وبين التفسيرات البشرية الخاطئة لها، فهو يرى أن المصيبة ليست في عدم المعرفة، بل في الجهل وهو الجزم بنسبة غير واقعة، كمن يستدل بآيات البسط لنفي كروية الأرض، مشدداً على أن الحقيقة القرآنية دائماً ما تكون موافقةً للحقيقة العلمية القطعية، وأن التباين إنما يقع في أفهام البشر لا في جوهر النص^(٨٣).

ومع قوة هذا المسلك، تُسجّل ملاحظتان نقديتان:

الأولى أن الطابع الوعظي يغلب أحياناً على التعقيد التفصيلي لشروط "القطعي"؛ وهو ما استدركته كتابات معاصرة حين وضعت معايير أشدّ ضبطاً للاصطلاح والفصل بين التفسير والإعجاز، والثانية حاجة التجربة إلى نماذج تطبيقية موسّعة تصلح للتدريس الجامعي، مع أن الأصول الكلية عند الشعراوي واضحة ومنسجمة مع المدرسة المعتدلة^(٨٤).

في المحصلة، يضع الشعراوي صيغةً وسطى عملية في التفسير العلمي: تفسير لغويّ سياقيّ مقاصدي يحفظ للدلالة ثباتها، واستثناس علميّ قطعيّ يُستعمل شاهداً لا معنىً، وتحذير من إلزام النصّ بنماذج متغيرة، بهذا يلتقي مع ابن عاشور في الضوابط، ويحاذي الشاطبي والذهبي في التحفظ من الإدراج الاصطلاحي، ويخالف التوسع الذي يحول التفسير إلى موسوعة علوم، تلك الوسطية تمنح الباحث والداعية لغةً علميةً مؤثرة لا تُعرض النصّ لحرّج، وتُظهر انسجام السنن الكونية مع مقاصد الهداية.

وبهذا يظهر أن الشيخ الشعراوي قدم منهجاً توفيقياً يرى في العلم خادماً للنص لا حاكماً عليه، معتبراً الإعجاز العلمي عطاءً متجدداً يكشف أسرار الآيات في وقتها المقدر. وبذلك حفظ للنص هيبته اللغوية، وجعل من الحقائق الكونية شاهداً مؤيداً يرسخ الإيمان ويناسب شمولية القرآن لكل الأزمان.

الخاتمة

انتهت الدراسة إلى أنّ إشكالية التفسير العلمي تكمن في كيفية التوظيف لا في حضور العلم داخل النص؛ فالقرآن وجه العقل للاعتبار بسنن الكون ليؤسس رؤية توحيدية شاملة، لا ليكون بديلاً عن العقل التجريبي. وقد كشف التحليل المنهجي النتائج الآتية:

١. لقد وقع الاتجاه المتوسع في "منزلق التكلف" حين حمل الألفاظ معاني تقنية حادثة، وربط دلالة الوحي بنظريات قابلة للتبدل.
٢. إنّ الاتجاه الرافض بالغ في التحوط حمايةً لمعهد اللسان، مما أدى أحياناً لتضييق مساحة الاعتبار الكوني التي دعا إليها القرآن.
٣. إنّ الاتجاه المعتدل نجح في رسم حدٍ فاصل بين التفسير الملزم والاستثناس العلمي؛ فحفظ ثبات النص وأتاح في الوقت ذاته الإفادة من الحقائق العلمية القطعية كشواهد إيمانية.
١. إنّ التفسير العلمي ليس اتجاهًا واحدًا، بل ظاهرة فكرية متعددة المسارات، ارتبطت بسياقات معرفية وتاريخية مختلفة.

٢. إنَّ الخلاف حول التفسير العلمي يعود في جوهره إلى اختلاف في تصور وظيفة القرآن وحدود الدلالة التفسيرية، لا إلى موقف من العلم ذاته.
٣. إنَّ تحويل الإشارات الكونية إلى معانٍ تفسيرية اصطلاحية يُعد تجاوزاً لمنهج العربية ومقاصد الخطاب القرآني، ويعرّض النص لمخاطر معرفية عند تغيّر النظريات العلمية.
٤. إنَّ المنهج المعتدل هو الأقدر على تحقيق التوازن بين حفظ قدسية النص واستيعاب منجز العلم، دون إخضاع أحدهما للآخر.

التوصيات

- الدعوة إلى اعتماد المنهج المعتدل في الدراسات القرآنية المعاصرة، بوصفه الإطار الأضبط للتعامل مع الإشارات الكونية في القرآن الكريم.
 - التأكيد في البحث الأكاديمي والتدريس الجامعي على الفصل المنهجي بين التفسير الملزم والاستنباس العلمي الدعوي.
 - التحقّظ من ربط النص القرآني بالنظريات العلمية غير القطعية، والتنبيه إلى مخاطر ذلك على مستوى الخطاب الديني العام.
 - تشجيع الدراسات المقاصدية واللغوية التي تُبرز وظيفة الهداية في القرآن، مع فتح باب الاعتبار الكوني المنضبط بضوابط العلم المستقر.
 - اقتراح إعداد دراسات تطبيقية متخصصة تُعنى بنماذج محددة من الآيات الكونية، تُقرأ في ضوء المنهج المعتدل، لتكون مرجعاً تدريسياً وبحثياً رصيناً.
- وبذلك، يأمل هذا البحث أن يسهم في إعادة ضبط النقاش حول التفسير العلمي، لا بإلغائه ولا بتوسيعه بلا قيود، بل بتأصيله تأصيلاً منهجياً يحفظ للنص القرآني جلاله، وللعلم مجاله، وللعقل المسلم توازنه بين الإيمان والمعرفة.

المصادر والمراجع

- (١) ينظر: **جواهر القرآن**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، المحقق: الدكتور الشيخ محمد رشيد رضا القبانى، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ص: ٨٥.
 - (٢) ينقل الغزالي -س- عن بعض العلماء أن: (لكل آية ستون ألف فهم وما بقي من فهمها أكثر وقال آخرون القرآن يحوي سبعة وسبعين ألف علم ومائتي علم إذ كل كلمة علم ثم يتضاعف ذلك أربعة أضعاف إذ لكل كلمة ظاهر وباطن وحد ومطلع... وقال ابن مسعود -I-: من أراد علم الأولين والآخرين فليتدبر القرآن وذلك لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر وبالجمله فالعلوم كلها داخلة في أفعال الله عز وجل وصفاته وفي القرآن شرح ذاته وأفعاله وصفاته).
- ينظر: **إحياء علوم الدين**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ) دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣-١٩٨٣، ١٠/ ٢٨٩.

- (٣) ينظر: جواهر القرآن، ص: ٢١-٢٣.
- (٤) ينظر: الغزالي المفكر الإسلامي، عبد الحليم محمود، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثانية، بدون تاريخ، ص، ٢١٣.
- (٥) ينظر: إحياء علوم الدين، ١/٢٩٠-٢٩٣.
- (٦) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت: ١٤٠١ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، ٣٢١/٢.
- (٧) سورة النحل: من الآية ٨٩.
- (٨) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ٣٢١/٢.
- (٩) سورة فصلت: من الآية ٥٣.
- (١٠) ينظر: جواهر القرآن، ص: ٢٣-٢٥.
- (١١) ينظر: التفسير والمفسرون، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت: ١٤٠١ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، ٣٨-٣٥/١.
- (١٢) جامع الأحاديث، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، ضبط نصوصه وتخرجه أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف علي جمعة، بدون دار نشر ولا طبعة، ١٤٣١ هـ، رقم الأثر: ٤٥٥٢٢، ٤١/٤١.
- (١٣) ينظر: التفسير والمفسرون، ٣٧١/٢.
- (١٤) ينظر: الجواهر في تفسير القرآن الكريم، ٥/١.
- (١٥) يقول طنطاوي-ج- في مقدمة تفسيره: (وليكون هذا الكتاب داعياً حثيثاً إلى درس العوالم العلوية والسفلية، وليقوم من هذه الأمة من يفوقون الفرنجة في الزراعة والطب والمعادن والحساب والهندسة والفلك وغيرها من العلوم والصناعات، وكيف لا؟ وفي القرآن من آيات العلوم ما يربو على سبعمائة وخمسين آية، فأما علم الفقه فلا تزيد آياته الصريحة على مائة وخمسين آية، ولقد وضعت في هذا التفسير ما يحتاجه المسلم: من الأحكام والأخلاق وعجائب الكون، وأثبت فيه غرائب العلوم وعجائب الخلق، مما يشوق المسلمين والمسلمات إلى الوقوف على حقائق معاني الآيات البينات في الحيوان والنبات والأرض والسموات).
- الجواهر في تفسير القرآن الكريم، ٥/١.
- (١٦) سورة الذاريات / الآية ٢٠-٢١.
- (١٧) ينظر: الجواهر في تفسير القرآن الكريم، ١٢٥/١.
- (١٨) سورة البقرة: من الآية ٦١.
- (١٩) ينظر: الجواهر في تفسير القرآن الكريم، ١١٢/١-١١٨.
- (٢٠) ينظر: القرآن والعلوم العصرية، طنطاوي جوهرى، مطبعة مصطفى الباب الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م، ص: ٢٥٠.
- (٢١) ينظر: الجواهر في تفسير القرآن الكريم، ١٢/١.
- (٢٢) يقول الأستاذ محمد رجب البيومي (كما نجد أن المسألة قد كررت في صورة مكبرة مجوفة حين جاء الأستاذ طنطاوي جوهرى -ج- - فملاً تفسيره الضخم بمئات الصحائف العلمية التي تتحدث عن مظاهر الكون حديث الكيمياء والطبيعي والفلكي والجغرافي والنباتي، فهو ينتهز كلمة عابرة

كالرعد أو الأرض أو النحل أو النمل لفيض في دقائق علمية تعرض خواص هذه الأشياء دون أن تدعو إليها حاجة التفسير المعقول للكتاب الكريم).

مقال للأستاذ محمد رجب البيومي، مجلة الأزهر لشهر جمادى الأولى ١٣٨٠ هـ - المجلد (٣٢) ، ص ٤٦٥.

(٢٣) ينظر: الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ٥١٤١٧، ٥٦/١.

(٢٤) سورة الجمعة: من الآية ٢.

(٢٥) سورة الأعراف: من الآية ١٥٨.

(٢٦) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه

المعروف بـ (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد

زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ، كتاب الصوم، باب قول

النبي صلى الله عليه وسلم: "لا نكتب ولا نحسب"، رقم الحديث ٣، ٢٧/١٩١٣؛ المسند الصحيح

المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المعروف بـ (صحيح مسلم)،

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،

دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، رقم

الحديث: ١٠٨٠، ٢ / ٧٦١.

(٢٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت:

٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى،

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، رقم الحديث ٩، ٥٩/٥٠١٧؛ الجامع الكبير (سنن الترمذي)، أبو عيسى

محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي -

بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث:

٦٠/٢٩٤٤، ٥.

درجة الحديث : قال الإمام الترمذي -س-: (هذا حديث حسن صحيح، قد روي من غير وجه عن

أبي بن كعب).

(٢٨) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف

النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ، ٧ / ١٩٢.

(٢٩) ينظر: الموافقات، ١٠٩/٢ - ١١٢.

(٣٠) سورة فصلت: من الآية ٤٤.

(٣١) ينظر: الموافقات، ٢٢٤/٤.

(٣٢) سورة الأنعام: من الآية ٩٧.

- (٣٣) ينظر: الموافقات، ١٢٢/٢.
- (٣٤) ينظر: المصدر السابق، ١٢٧/٢.
- (٣٥) البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ١/١٢٢.
- (٣٦) ينظر: الموافقات، ٢٧٤/١.
- (٣٧) سورة النحل: من الآية ٨٩.
- (٣٨) ينظر: الموافقات، ١٢٩/٢.
- (٣٩) ينظر: التفسير العلمي للقرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، هند شلبي، مركز النشر الجامعي - تونس، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م، ص: ٦١-٧٠.
- (٤٠) ينظر: التفسير العلمي للقرآن في الميزان، أحمد عمر أبو حجر، دار قتيبة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، ص ٩٧-١١٠.
- (٤١) ينظر: التحرير والتنوير، ٤٥/١-٤٩.
- (٤٢) ينظر: التفسير العلمي بين النظرية والتطبيق، ص: ٦١-٧٨.
- (٤٣) ينظر: التفسير والمفسرون، ٣٦٠/٢.
- (٤٤) ينظر: الموافقات، ٦٥-٦٢/٢.
- (٤٥) ينظر: التفسير والمفسرون، ٣٦٢/٢.
- (٤٦) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ٤٢١/٣؛ دراسات في مناهج المفسرين، صلاح عبد الفتاح الخالدي، دمشق: دار القلم، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، ص: ٤١٥-٤٢٢.
- (٤٧) ينظر: التفسير العلمي بين النظرية والتطبيق، ص: ٦١-٧٨.
- (٤٨) الجامع الكبير (سنن الترمذي)، باب ما جاء في فضل القرآن رقم الحديث ٢٩٠٦، ٢٩/٥.
درجة الحديث: أخرجه الإمام الترمذي، وقال: (هذا حديث غريب).
- (٤٩) سورة فصلت: من الآية ٥٣.
- (٥٠) ينظر: التحرير والتنوير، ٤٥/١-٤٩.
- (٥١) ينظر: الموافقات، ٥٦/١؛ التحرير والتنوير، ٤٥/١-٤٦.
- (٥٢) ينظر: التحرير والتنوير، ٤٥/١-٤٦.
- (٥٣) ينظر: جامع البيان، ١٧٨/١٤؛ التفسير والمفسرون، ٤٧٧/٢-٤٨٢.
- (٥٤) سورة النحل: من الآية ٨٩.
- (٥٥) ينظر: التحرير والتنوير، ٤٠/١.
- (٥٦) سورة الذاريات / الآية ٤٩.
- (٥٧) سورة المؤمنون / الآية ١٤.
- (٥٨) ينظر: التحرير والتنوير، ٢٣/١٨.
- (٥٩) ينظر: الموافقات، ٥٦/١؛ التحرير والتنوير، ٤٥/١-٤٦؛ التفسير والمفسرون، ٤٨٠/٢-٤٨٢.
- (٦٠) ينظر: المصدر السابق، ٣٢/١٨.

- (٦١) سورة الحاقة / الآية ١١ .
(٦٢) سورة النبأ / الآية ١٢ .
(٦٣) ينظر: التحرير والتنوير، ٢٣/٣٠ .
(٦٤) سورة الملك/ من الآية ١٤ .
(٦٥) ينظر: تفسير الشعراوي - الخواطر، محمد متولي الشعراوي (ت: ١٤١٨ هـ) مطابع أخبار اليوم، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م، ٢٣٨ .
(٦٦) ينظر: معجزة القرآن، ص: ٣٤ .
(٦٧) ينظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، فهد بن عبد الرحمن الرومي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، ٢/ ٥٧٢ .
(٦٨) ينظر: التحرير والتنوير، ٤٥/١؛ تفسير الشعراوي - الخواطر، ٤٣/٢ .
(٦٩) سورة الذاريات : الآية ٢٠-٢١ .
(٧٠) ينظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر ، ص: ٣٢١ .
(٧١) سورة البقرة: من الآية ١٨٦ .
(٧٢) ينظر: تفسير الشعراوي - الخواطر، ٧٧٦ / ٢ .
(٧٣) ينظر: التفسير والمفسرون، ٤٨١/٢-٤٨٢؛ تفسير الشعراوي - الخواطر ٣٨/٢ .
(٧٤) ينظر: التفسير العلمي للقرآن في الميزان، ص ٩٧-١١٠ .
(٧٥) ينظر: التفسير العلمي بين النظريات والتطبيق، ص: ٦١-٧٨ .
(٧٦) معجزة القرآن، ص: ٣٩ .
(٧٧) سورة الحجر: من الآية ١٩ .
(٧٨) سورة النمل: من الآية ٨٨ .
(٧٩) ينظر: معجزة القرآن، ص: ٣٩ .
(٨٠) سورة يس: من الآية ٤٠ .
(٨١) ينظر: معجزة القرآن، ص: ٤٩ .
(٨٢) ينظر: تفسير الشعراوي - الخواطر، ٣٨٦٠ / ٦ .
(٨٣) ينظر: معجزة القرآن، ص: ٤٣ .
(٨٤) ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة - مصر، الطبعة : الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م، ص ٣٣٥ .